آثارت بعض النصوص النحوية جدلاً بين النحاة، كما أثار مثل هذا الجدل بعض مسائل النحو مثل «أل: الموصولة وإفادة الاسمية» و «مصطلح: جمع المؤنث السالم» و «الأمثلة الخمسة» و «حذف جملة كان كلها» وأبيات كثيرة من الشواهد»[1].

وبخصوص الشرح والتفسير والحواشي والهوامش والتوضيحات والتعليقات والذيول والتقارير والرسائل وكلها من كتب التراث، وقد طبع كثير منها، علق عليها الدكتور ريمون طحان:

بأنها مصنفات تقليدية تجمع الشروح من فضلات الأقدمين وتتألف من أشياء مبتذلة ينقلها أستاذ إلى تلاميذه، في حلقات شبه علمية.

وأنها دراسات تقليدية إنتقلت بالتواتر إماماً عن إمام وشيخاً عن شيخ، وكأن كل من شاء من الخلف أن يبدع، فما عليه إلا أن يتوارث العلم كابراً عن كابر، وأن يضيف بعض الشروح على الألفية، وأن يتبع «نهج السالك» و «أوضح المسالك» للوصول إلى التكرار والترداد والاستطراد، لا إلى الغاية والهدف. وأنها كشاكيل تتجمع فيها أمور من قبيل قال وما قال وعقب وذيّل وبسط وأضاف، هي كشاكيل تكتظ بالنوادر والحكايات الطريفة وتمتلئ بالشروح التي ترتجل في حلقات التعليم الشفوي، فأصحابها لم يتوصلوا حتى إلى استقراء متن الألفية، ولم يستخرجوا منه المبادئ، ولم يصوغوا على أساسه القواعد والقوانين والنواميس.

وأنها مجموعة من التخريجات والتعليلات التي تتأتى على بال أحد والتي لم تخطر على خاطر صاحب الألفية نفسه، ولكن أصحابها ينطلقون من قاعدة معينة من قواعد أسلافهم أو من بيت من أبيات الألفية، ثم يفكرون بما يمكن أن يدخلوا تحته من قضايا لغوية، فيعرضون المشكلات بطريقة تداعي الأفكار، ويوردون الحجج[2].

---

(١) د/ محمد عيد، نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية بن مالك، ص أ - د القسم الأول، مكتبة الشباب، ط ١، القاهرة ١٩٩٠م.

(٢) د/ ريمون طحان، فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص٤٩، دارالكتاب اللبناني - بيروت - ١٩٨٣.